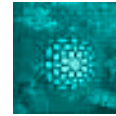


إنتاج المعرفة في البلدان العربية



إنتاج المعرفة، موضوع هذا الفصل، هو المرحلة الأرقى من اكتساب المعرفة في أي مجتمع، والمدخل الأوسع، إن لم يكن الوحيد، لولوج مجتمع المعرفة العالمي حيث ينطوي إنتاج المعرفة على امتلاك المجتمع المعني للقدرة على الإضافة إلى رصيد المعرفة الإنسانية الذي يغترف منه البشر جميعاً.

فما هو حال إنتاج المعرفة في البلدان العربية في المجالات العلمية والتقانية، والأدبية والفنية؟ وما هي العوامل الفاعلة في تكوين الوضع الراهن؟ وفي تلمس إجابات عن هذه الأسئلة تكمن مفاتيح العمل على تحويل البلدان العربية إلى مجتمعات منتجة للمعرفة.

إن السؤال المحوري الذي يتعين على جميع البلدان العربية الإجابة عنه هو: ما هي السبل للنهوض بإنتاج المعرفة في البلدان العربية، وما هي الوسائل التي تمكنا من توطين العلم حقاً دون الوقوف عند استيراد بعض تطبيقاته ونتائجها؟ إن الاستقراء التاريخي لتطور العلم في الحضارة العربية وحضارات العالم ينتهي بنا إلى استخلاص أن العلم لم يتأسس ويتطور إلا بعد أن أنشئت المؤسسات الخاصة به في أول الأمر، ثم استُحدثت مهنة العالم وتبعها التطبيقات العلمية. كذلك ليس هناك نشرٌ ممكن للثقافة العلمية من مجتمع إلى مجتمع آخر- بواسطة الترجمة أو نقل العلماء وما إليه- دون أن تُعدَّ البنية الأساسية اللازمة، ودون أن تنشأ المؤسسات اللازمة لاحتضان العلم وتوطينه. لم تكن أوروبا مثلاً لتقدر على الاستفادة من المعارف العلمية، في بداية الثورة الصناعية، لو لم تُعمم التربية العلمية، من جهة، ولو لم تنشر الثقافة العلمية بطرق عديدة، من جهة أخرى.

الإنتاج العلمي في العلوم الطبيعية والتطوير التقاني

نواتج البحث العلمي والتطوير التقاني

تجدر الإشارة بشكل عام في البداية إلى

الإطار 3-1 تجربة محمد علي في التحديث العلمي

إن أولى المحاولات للتحديث العلمي في الوطن العربي، كما هو معروف، هي تلك التي قام بها محمد علي في النصف الأول من القرن التاسع عشر. ولقد تعثرت هذه المحاولة أمام عقبات ستكرر أكثر من مرة مع محاولات أخرى فيما بعد. فعلياً إذاً أن نتأمل ولو سريعاً هذه التجربة للوقوف على بعض هذه العقبات.

كانت هذه التجربة ضحية لوهمين سيُعاد الوقوع فيهما مع الأسف، في كثير من

المصدر: رشدي راشد، ورقة خلفية للتقرير.

الإطار 3-2 علي مصطفى مشرفة*: في أهمية تاريخ العلم لنهضة معرفية.

الأوروبيون، مثل كتب الخوارزمي وأبو كامل في الجبر والحساب، وكتب ابن الهيثم في الفيزياء، وكتب البوزجاني والبيروني والبتاني، وغيرهم من قادة الفكر العلمي وكبار الباحثين. ومن جهة أخرى تجب العناية بتكريم علمائنا وباحثينا القدماء، فيكون ذلك حافزاً لنا لتقليدهم والسير على خطاهم".

"يجب على الأمم المتحضرة أن يكون لها ثقافة مرتبطة بتاريخ الفكر العلمي فيها. إن حياتنا العلمية في مصر بحاجة إلى الالتحاق بماضينا لاكتساب القوة والحياة والضوابط اللازمة. فنحن في مصر ننقل معارف الآخرين ثم نتركها عائمة دون صلة بماضينا ولا احتكاك بأرضنا؛ فهي بضاعة أجنبية غريبة بملامحها، غريبة بكلماتها، غريبة بمفاهيمها. فإذا ذكرنا النظريات ربطناها بأسماء أجنبية نكاد لا نعرف ملامحها؛ وإذا تحدثنا عن المفاهيم استخدمنا كلمات مخيفة تطرد الأفكار وتعكر الخيال؛ علينا أولاً أن ننشر الكتب العلمية التي ألفها العرب وترجمها

(* أول أستاذ مصري للفيزياء الرياضية وأول عميد عربي لكلية العلوم بجامعة القاهرة

المصدر: رشدي راشد، ورقة خلفية للتقرير.

صعوبة الحصول على معلومات حديثة ودقيقة ومتكاملة حول مخرجات أنشطة البحث في العلوم الطبيعية والتطوير التقاني في البلدان العربية. وثمة حاجة ملحة لتوفير بيانات ومعلومات دقيقة وشاملة وحديثة تكفي للتوصيف والتحليل الرصين لهذا القطاع الحيوي لاكتساب المعرفة.

يمكن بشكل عام قياس مخرجات البحث العلمي والتطوير التقاني من خلال المنشورات العلمية، وبراءات الاختراع، والابتكارات.

النشر العلمي

تقع الدول العربية، وفق عدد المنشورات العلمية للسكان (26 بحثاً لكل مليون فرد في العام 1995) ضمن المجموعة المتقدمة من الدول النامية والتي

يتعدّر نشر الثقافة

العلمية دون أن تعدّ

البنية الأساسية

لذلك.

العربية في عام 1995، واستحوذت الكيمياء التطبيقية علي 19٪ من مجمل الأبحاث في ذلك العام. وإذا ما أُضيف لهذه المجالات المنشورات في مجالي الزراعة والهندسة وما يرتبط بهما لوصول مجموع البحوث التطبيقية إلى نحو 90٪ من إجمالي الناتج المنشور. أما ما نشر من أبحاث في العلوم الأساسية في مجالات الفلك والكيمياء والفيزياء والرياضيات فلا يتجاوز 10٪ من مجموع الأبحاث (عمرو أرمنازي، ورقة خلفية للتقرير).

ولهذه النسب دلالات مهمة. فرغم الزيادة في عدد البحوث العربية المنشورة في دوريات عالمية محكمة، إلا أن النشاط البحثي العربي ما زال بعيداً عن عالم الابتكار، فجّلّه تطبيقي وقلة منه تتعلق بالبحث الأساسي. أما البحوث في الحقول المتقدمة مثل تقانة المعلومات والبيولوجيا الجزيئية فتكاد تكون غير موجودة.

ومن المؤشرات التي يمكن أخذها في الاعتبار لقياس مستوى جودة الأبحاث عموماً، قياس عدد الاقتباسات المرجعية منها، حيث تزداد الإشارة إلى البحث كلما ارتفع مستواه وأضاف جديداً إلى المعرفة الإنسانية. وقد ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول أن عدد المقالات التي زاد الاقتباس منها عن 40 مرة كان مقالاً واحداً فقط في كل من مصر والسعودية والكويت والجزائر في عام 1987 بينما وصل هذا العدد إلى 10481 مقالاً في الولايات المتحدة و523 مقالاً في سويسرا (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، 62).

براءات الاختراع

تؤكد المؤشرات الخاصة بعدد براءات الاختراع للبلدان العربية، ضعف نشاط البحث والتطوير وتخلفه عن الدول المتقدمة وبلدان أخرى من ضمن الدول النامية. ويبين الجدول 1-3 أعداد براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة خلال الفترة 1980 - 1999/2000 لبعض البلدان العربية، مقارنة ببراءات الاختراع المسجلة لبلدان غير عربية مختارة. وتجدر الإشارة إلى أن براءات الاختراع المسجلة للدول العربية تشمل نسبة كبيرة من براءات اختراع مسجلة من قبل جهات أجنبية (عمرو أرمنازي، ورقة خلفية للتقرير).

ولا شك أن المنشورات العلمية وبراءات الاختراع مؤشرات مفيدة عن نشاط البحث العلمي والتطوير التقني، إلا أنها لا تعبر بحد ذاتها عن النشاط الابتكاري الذي يعتبر أقرب صلة إلى الناتج الداعم للتنمية. ويشمل الابتكار الوطني بشكل عام تطوير منتجات وعمليات إنتاج

تضم البرازيل (42 بحثاً) والصين (11) والهند (19)، وإن كانت هذه الأعداد ما زالت تبعد كثيراً عن مستوى الإنتاج في الدول المتقدمة مثل فرنسا (840) وهولندا (1252) وسويسرا (1878).

غير أن حركة النشر العلمي في الوطن العربي شهدت زيادة ملموسة خلال العقود الثلاثة الماضية. فقد ارتفع عدد منشورات العلماء العرب في دوريات عالمية محكمة من 465 نشرة عام 1967 إلى نحو 7000 نشرة عام 1995، أي بزيادة سنوية معدلها 10٪. إلا أن هذه الزيادة كانت متواضعة مقارنة مع تلك التي حققتها بعض الدول النامية كالبرازيل والصين والنمور الآسيوية مثل كوريا. وليتسنى لنا المقارنة مع هذه الدول تم احتساب عدد المنشورات العلمية لكل مليون مواطن. ووفق هذا المؤشر، بلغت المنشورات العلمية لكل مليون مواطن في الصين في عام 1995 أحد عشر ضعفاً مما كانت عليه في عام 1981. وبلغت هذه النسبة 24 ضعفاً لكوريا الجنوبية. أما في البلدان العربية فبلغت 2,4 ضعفاً فقط حيث ارتفعت من 11 نشرة لكل مليون عام 1981 إلى 26 نشرة لكل مليون عام 1995.

أما على المستوى المؤسسي، فقد كان عدد المؤسسات العلمية العربية التي نشرت أكثر من 50 بحثاً عام 1995، 26 مؤسسة، بينما اقتصر عدد المؤسسات العلمية العربية التي نشرت أكثر من 200 بحث على خمس مؤسسات.

ولكن عند فحص مضمون هذه المنشورات، يتبين لنا ضآلة البحث في العلوم الأساسية. فمعظم هذه المنشورات تتعلق بالمبادئ التطبيقية كأبحاث الطب والصحة والزراعة. واستحوذت مجالات الطب والصحة وعلوم الحياة على 32٪ من ناتج البحث والتطوير الإجمالي المنشور للدول

رغم الزيادة في عدد البحوث العربية إلا أن النشاط البحثي العربي ما زال بعيداً عن عالم الابتكار.

الجدول 3-1 عدد براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية من بلدان عربية وغير			
دول عربية		دول أخرى	
البلد	عدد براءات الاختراع	البلد	عدد براءات الاختراع
البحرين	6	كوريا	16328
مصر	77	إسرائيل	7652
الأردن	15	تشيلي	147
الكويت	52		
عُمان	5		
السعودية	171		
سوريا	10		
الإمارات	32		
اليمن	2		

المصدر: البذري (بالإنجليزية)، 2000.

وخدمات جديدة وتطوير تقانات محدثة للاستخدام في المرافق التنموية المختلفة حيث تلعب التقانة دوراً هاماً في أدائها أو في رفع كفاءتها. ولا تتوافر بيسر مؤشرات ترتبط بالعمليات الابتكارية، كأنشطة التصميم الهندسي للمنتجات وللعمليات الإنتاجية والبرمجيات. لذلك تتمثل المؤشرات على وجود نشاط قوي في الابتكار في انتشار الابتكارات في الأسواق الوطنية والخارجية بما يمكن من حصرها وتقييمها. ولعل الأسواق تكاد تخلو من الابتكارات العربية، مما يشير إلى أن البحث العلمي في البلدان العربية لم يرق بعد إلى مرحلة الابتكار التي تمكن من ولوج مشارف اقتصاد المعرفة واطراد التنمية الإنسانية.

مدخلات البحث والتطوير التقاني

إعداد العاملين في إنتاج المعرفة

تعتبر الموارد البشرية عالية التأهيل والكفاءة والخبرة من أهم مدخلات ومقومات العمل في الأنشطة البحثية والتطويرية والابتكارية الوطنية. وهناك، لا ريب، علاقة وطيدة بين حالة التعليم العالي على وجه الخصوص وحالة البحث والإنتاج المعرفي، حيث يتم خلال مراحل التعليم المختلفة إعداد وتدريب باحثي المستقبل.

تُظهر الإحصائيات الارتفاع المطرد في عدد المنتسبين إلى مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية عبر السنين المتوالية، مع ارتفاع ملحوظ في نسبة المنتسبين من الإناث. إلا أن هذه الإحصائيات تظهر أيضاً أن قلة فقط من المنتسبين والخريجين قد اختارت التخصص في العلوم الأساسية والهندسة والطب والمواد العلمية الأخرى. ويمثل تدني نسبة الخريجين في اختصاصات العلوم والتقانة، من باحثين وفنيين، مؤشراً سلبياً في إطار المساعي لبناء قدرة بشرية متوازنة في مجال العلوم والتقانة. كما أن هناك حاجة لأعداد أكبر من خريجي المعاهد المتوسطة الفنية، حيث أن هناك قصوراً ملحوظاً بهذا الشأن في معظم البلدان العربية.

ويتسم التأهيل في البلدان العربية بشكل عام بأنه مدفوع من جانب العرض بدلاً من جانب الطلب، وهناك تركيز على الكم بدلاً من النوعية. وباستثناء بعض الحالات، هناك استجابة ضعيفة لمتطلبات السوق في نظم التعليم العالي ذات العلاقة بالعلوم والتقانة. ولا يُتوقع أن يتغير هذا الوضع بشكل ملحوظ إذا لم يتوفر دفع قوي وتوجيه من القطاعات المعنية كالصناعة وغيرها (جانب الطلب)، وفي إطار صياغة محكمة وشاملة

لسياسات العلوم والتقانة تعكس هذه التوجهات الملحة بشكل واضح. كما أن رفع مستوى التأهيل وجودته مرهونان بزيادة التمويل المُتاح حيث تشكو مؤسسات التعليم العالي بشكل عام من ندرة الموارد المتوفرة، وهو ما تؤكد الإحصائيات المرتبطة بالإنفاق مقاسةً بحصة الفرد، مع ملاحظة فوارق أساسية في الإنفاق بين البلدان العربية. ينعكس هذا الوضع بشكل سلبي في مجالات العلوم والتقانة على وجه الخصوص باعتبارها تتطلب توفير وتجديد منشآت وتجهيزات خاصة ومواد عالية الكلفة. إن القصور في تلبية هذه المتطلبات الخاصة يؤدي حتماً إلى تدن ملحوظ في مستوى الخريجين في مجال العلوم والتقانة، مما سيحد من قدرات مراكز الأبحاث أو المؤسسات الإنتاجية التي ستوظفهم في تحقيق سوية متقدمة من الأداء والإنجاز العلمي والتقاني.

تدني نسبة

الملتحقين بفروع

العلوم في التعليم

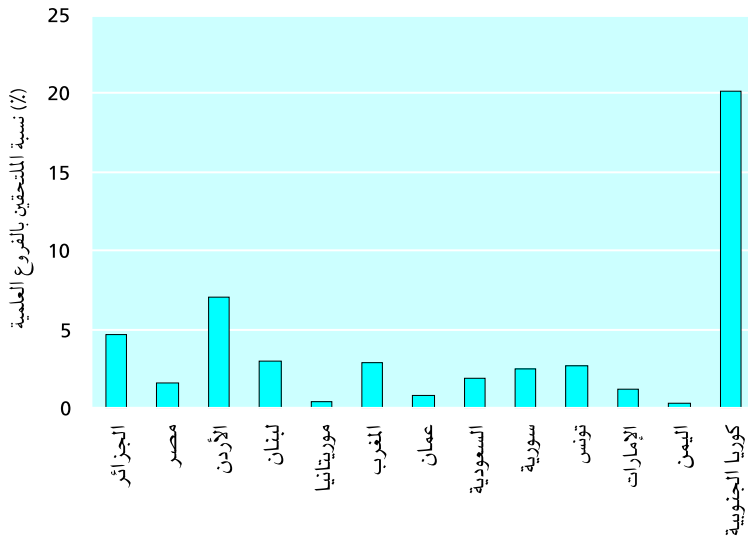
العالي في البلدان

العربية.

وبوجه عام، تقل نسبة الملتحقين بفروع العلوم في التعليم العالي في البلدان العربية، خاصة بالمقارنة ببلدان ناهضة في ميدان المعرفة مثل كوريا، وإن تميزت الأردن، تليها الجزائر، بين البلدان العربية في هذا المضمار، شكل 3-1.

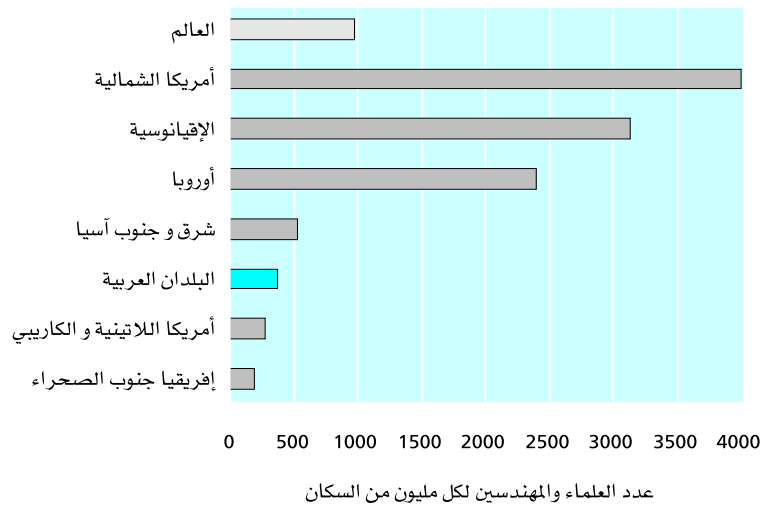
الشكل 3-1

نسبة الملتحقين بالفروع العلمية في التعليم العالي، بلدان عربية مختارة وكوريا الجنوبية، 1995-1990



المصدر: على أساس بيانات من: (البنك الدولي، 1998).

عدد العلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير (لكل مليون من السكان)*
مناطق العالم، 1990-2000



* متوسط العدد في المنطقة محسوب كمؤشر مرجح (بعدد سكان عام 2000) لبيانات عدد العلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير حسب البلد.

عدد البلدان التي توافرت عنها بيانات 91 بلداً (من جملة 179 بلداً) منها 5 فقط عربية.
المصدر: تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002.

العاملون في البحث والتطوير

هناك ندرة وعدم تكامل في البيانات المتوفرة حول عدد العاملين في البحث العلمي والتطوير على مستوى الوطن العربي. إلا أن بعض المعطيات توفر مؤشرات هامة وإن لم تكن كاملة على النحو التالي (عمرو أرمنازي، ورقة خلفية للتقرير):

● يبلغ العدد الإجمالي للباحثين المتفرغين للبحث في البلدان العربية، بما في ذلك العدد المكافئ من حيث التفرغ من بين هيئة التدريس، حوالي 35000، يعمل قرابة نصفهم في جمهورية مصر العربية.

● يتوافر في المتوسط 3,3 باحث (من مستوى الدكتوراه والماجستير) لكل 10000 فرد من القوى العاملة (إحصائيات عام 1996) في البلدان العربية. هذه النسبة متدنية إذ تمثل 3-10% من قيم هذا المؤشر في البلدان المتقدمة.

● هناك نحو 50 فنياً لكل مليون مواطن، وهي نسبة متدنية أيضاً إذا ما قورنت بالنسبة في الدول المتقدمة والتي تتجاوز 1000 فني لكل مليون مواطن.

● هناك تفاوت في نسبة عدد الإناث المساهمات في مؤسسات البحث العلمي في البلدان العربية، وتعتبر النسبة في مصر مرتفعة قياساً ببلدان عربية أخرى، إلا أن المجال لا يزال واسعاً لتحقيق استثمار أفضل للعنصر النسائي التخصصي من علماء ومهندسين وفنيين.

ويبين الشكل 3-2 مدى انخفاض نسب العلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير في البلدان العربية مقارنة بمناطق أخرى في العالم.

الإنفاق

يحتاج حفر البحث والتطوير إلى رغبة سياسية جادة في توطئ العلم وتأسيس البنية التحتية اللازمة له، وهو أمر يحتاج إلى مخصصات مالية تفوق ما تنفقه البلدان العربية على البحث والتطوير والذي لا يتجاوز 0,2% من الناتج القومي. وتتفاوت هذه النسبة من بلد لآخر. وللمقارنة نجد أن النسب في البلدان المتقدمة تتراوح بين 2,5% - 5%. وبالإضافة إلى ذلك، يأتي 89% من الإنفاق على البحث والتطوير في البلدان العربية من مصادر حكومية، وتساهم القطاعات الإنتاجية والخدمية بنحو 3% فقط، بينما تزيد هذه النسبة في الدول المتقدمة عن 50% كما يتضح في الجدول 3-2.

الإطار 3-3

الكويت: هيكل التعليم العالي حسب التعليم والنوع

تبلغ نسبة خريجي الجامعة في فروع الإنسانية 44% من مجموع الخريجين، تليها العلوم الإدارية (18%)، والشريعة (12%). بينما تبلغ نسبة خريجي الجامعة في العلوم الطبيعية، والهندسة، والطب، والصيدلة، والصحة والتمريض 26% فقط من مجموع الخريجين.

وعدا ذلك، فإن 67% من مجموع خريجي مؤسسات التعليم العالي هم من النساء ويعود هذا جزئياً إلى أن الرجال أكثر توجهاً للدراسة في الخارج.

المصدر: التقرير القطري المعد لتقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني

الجدول 3-2

معدل الإنفاق كنسبة من الدخل القومي الإجمالي، ومصادر تمويل البحث والتطوير في عدد من دول العالم، 1990-1995

المنطقة أو مجموعة البلدان	معدل الإنفاق (% من الدخل القومي الإجمالي)	نصيب الجهات الممولة %		
		أخرى	الصناعة	الحكومة
الولايات المتحدة، اليابان، السويد	3,1	10-4	70-55	30-20
ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، إيطاليا، استراليا، كندا	2,4	10	52	38
اليونان، البرتغال، إسبانيا	0,7	11	35	54
تركيا، المكسيك	0,4	5	31-14	73-65
البلدان العربية	0,2	8	3	89

المصدر: من (صبيح القاسم، 1999).

إن تدنى تمويل البحث العلمي من قبل القطاعات الإنتاجية والخدمية في البلدان العربية يفسر، إلى حد ما، محدودية النشاط الابتكاري في البلدان العربية، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار أن التمويل الحكومي الذي تصل نسبته إلى 89% من مجمل التمويل يستهلك معظمه في تغطية رواتب العاملين.

وتدل هذه الأرقام على غياب الوعي المجتمعي بضرورة دعم العلم والعلماء، وعلى وجود حاجة ملحة لتحفيز المجتمعات العربية على النهوض بمسؤولية تنمية لا غنى عنها في دعم أنشطة البحث والتطوير. ففي البلدان المتقدمة، يقوم الأغنياء ومؤسسات المجتمع المدني غير الربحية بتمويل مثل هذه النشاطات، كما يقوم القطاع الخاص بتمويل الجزء الأكبر من عمليات البحث والتطوير.

ومن الواضح أن استمرار توفير التمويل لنشاطات البحث والتطوير على المدى البعيد يفترض أن القيمة المضافة للمنتجات والعمليات الإنتاجية والخدمات التي تتولد عن هذه الأبحاث في حال تبعتها النشاطات الابتكارية الضرورية لاستكمال حلقة تسويق نتائج الأبحاث وصولاً إلى السوق التجارية، ستمكّن من استثمار نسبة من الأرباح الناجمة عن هذا الإنتاج الجديد في تمويل النشاطات الابتكارية اللاحقة. وهكذا تتولد ديناميكية تمويل مستدامة تُغذي باستمرار حركة البحث والتطوير والابتكار على الصعيد الوطني الشامل، مما يؤدي إلى تحويل نشاطات البحث والتطوير من نفقة بحاجة إلى تمويل، إلى استثمار يدر الربح ويدعم الناتج القومي ويدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام.

على أن تشجيع القطاع الخاص على تمويل أنشطة البحث والتطوير لا يعني في أي حال من الأحوال أن تتخلى الدول العربية عن مسؤوليتها تجاه الإنفاق على البحث، وتترك المجال العلمي فريسة لمتطلبات السوق المالي. فالبحث العلمي الأساسي لا يمكن أن يترك برمته لحوافز السوق. بالإضافة إلى ذلك، على الدول العربية توفير المناخ الملائم لعمل المؤسسات الداعمة للبحث، وسن القوانين اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البحث والابتكار.

المؤسسات

تُمارس نشاطات البحث والتطوير في البلدان العربية أساساً في مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية التخصصية المرتبطة ببعضها، أو

في مراكز وهيئات البحث العلمي، أو في هيئات و وحدات البحث والتطوير. ويبلغ مجمل عدد مراكز وهيئات البحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية التخصصية المرتبطة بها، وفق بعض التقديرات، 588 مركزاً.

تنشط الجامعات العربية والبالغ عددها 184 جامعة في البحث العلمي المرتبط بالدراسات العليا والترقيات العلمية. ويتسم البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي والمراكز المرتبطة ببعضها بالطابع الأكاديمي عموماً، وإن كانت هناك توجهات ملموسة في بعض البلدان العربية (الجزائر، العراق، قطر، ليبيا، مصر، المغرب، وغيرها) لربط نسبة من الأبحاث بالاحتياجات المجتمعية.

وترتبط ببعض الجامعات مراكز متخصصة للبحث العلمي تتفاوت في حجمها وإمكاناتها وإنتاجيتها، لكن غالبيتها متخصصة في مجالات الأبحاث الزراعية والصحية والهندسية (مجموع ما اقتص منها بالصناعة والطاقة والبتروكيماويات مثلاً لا يتجاوز ثلث ما اقتص منها بالزراعة). ويبلغ العدد الإجمالي لهذه المراكز التخصصية، وفق التقديرات المتاحة، 126 مركزاً في عموم البلدان العربية (طه تايه النعيمي، 2000).

أما مراكز وهيئات البحث العلمي والتي تتضمن الأجهزة البحثية المركزية (مراكز ومعاهد أبحاث وطنية) أو تلك المرتبطة ببعض الوزارات أو المؤسسات الصناعية والزراعية، فيبلغ عددها الإجمالي 278 مركزاً أو معهداً. ويبين الجدول 3-3 توزيع هذه المراكز في مختلف البلدان العربية.

يفسر تدني تمويل البحث العلمي من قبل القطاعات الإنتاجية والخدمية في البلدان العربية محدودية النشاط الابتكاري.

الجدول 3-3 عدد مراكز البحث العلمي (خارج الجامعات) في البلدان العربية

الدولة	عدد المراكز	الدولة	عدد المراكز
الأردن	9	عمان	2
الإمارات	3	فلسطين	13
البحرين	1	قطر	3
تونس	24	الكويت	5
الجزائر	30	لبنان	9
جيبوتي	1	ليبيا	18
السعودية	7	مصر	73
السودان	14	المغرب	16
سورية	15	موريتانيا	3
الصومال	3	اليمن	9
العراق	22		
المجموع	280		

المصدر: طه تايه النعيمي، 2000.

بسبب غياب هذه التوجهات عن اهتماماتها أصلاً أو بسبب غياب المعارف والخبرات والإمكانات اللازمة للقيام بالأنشطة الابتكارية المطلوبة، وهي تختلف بطبيعتها ومتطلباتها عن أنشطة البحث والتطوير المُعارف عليها ضمن المفاهيم السائدة حالياً.

الإنتاج العلمي في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

لقد كان للعلوم الإنسانية، بوجه عام، بعض التقاليد الممتدة إلى ما قبل استقلال البلدان العربية، كما هو حال الدراسات في التاريخ والحضارة مثلاً، إلا أن العلوم الاجتماعية بمعناها التخصصي، لم تظهر ولم تنتشر في هذه البلدان إلا بعد حصولها على الاستقلال وبعد إنشائها جامعات ومراكز بحوث لتدريس هذه العلوم ولإجراء البحوث في مجالها. هذا يعني أن العلوم الاجتماعية، مع استثناءات قليلة أبرزها مصر، لم يكن لها حضور في الوطن العربي قبل ستينيات القرن العشرين، علماً بأنها لم تظهر في بعض البلدان منه كبلدان الخليج العربي، إلا خلال عقد لاحق.

وللعلوم الإنسانية والاجتماعية أوضاع مختلفة باختلاف البلدان العربية، من حيث مستوى تطورها وعائدها المعرفي والاجتماعي والسياسي. ولا توجد معطيات كافية ودقيقة لوضع خريطة عربية لتوزيع هذه العلوم. ولكن هناك توجهات عامة يمكن رصدها حسب مؤشرات جزئية: مثلاً، إذا كانت مساهمة العراقيين والسوريين تبدو متميزة في الدراسات التاريخية والحضارية، فإن مساهمة المصريين في مجالات كالعلوم الاقتصادية والسياسية تبدو متقدمة، عربياً، في حين تبدو تقاليد البحث الاجتماعي والأنثروبولوجي أكثر متانة، من وجهة نظرية ومنهجية، في المغرب العربي (الطاهر لبيب، ورقة خلفية للتقرير).

وقد ارتبط ظهور التخصص، بحثاً وتدريباً، ببناء الدولة الوطنية وبالمشاريع التي طرحتها والمشكلات التي اعترضتها في مراحلها الأولى. وذلك ما أخضع العلوم الاجتماعية (وبعض العلوم الإنسانية "كالتاريخ الوطني"، مثلاً) في فترة نشأتها للتوجيه السياسي- البيروقراطي، مؤسسياً، ولطلب التركيز على موضوع التنمية، لا كمجال ذي أولوية فحسب، وإنما كمجال يتطلب حلولاً عملية. ولقد سمت الاستجابة لهذا التوجه بعض التخصصات، وخاصة منها علم الاجتماع، بسمات طاغية لا تزال مستمرة حتى اليوم، من أبرزها النزعة "الإمبيريقية" التي لم تقترن بالبناء

ويتخصص العدد الأكبر من هذه المراكز في مجال الزراعة والموارد المائية، والصحة والتغذية والبيئة، أما المراكز المتخصصة في التقانات الحيوية أو الإلكترونيات فلا تتجاوز نسبتها 3% من جملة هذه المراكز.

الجدول 3-4 عدد مراكز البحوث العلمية والتقنية (خارج الجامعات) في الأقطار العربية حسب مجالات التخصص وعدد الأقطار العربية الموجودة فيها			
المجال البحثي	عدد المراكز	النسبة المئوية % الموجودة فيها	عدد الأقطار العربية الموجودة فيها
الزراعة والموارد المائية	76	27	15
الصناعة	34	12	14
التشييد والإعمار	8	3	7
الصحة والتغذية والبيئة	43	16	11
الفضاء والاستشعار عن بعد	17	6	10
الطاقة	22	8	12
العلوم الأساسية والصرافة	11	4	6
المعلوماتية والحاسوب والاتصالات	5	2	4
التقانات الحيوية	4	1	4
الإلكترونية	4	1	3
أخرى	54	20	15

المصدر: طه تايه النعيمي، 2000.

أما النوع الثالث من مؤسسات البحث والتطوير فيتمثل في وحدات البحث والتطوير التي ترتبط بالمؤسسات الإنتاجية، أو قد تؤسس كوحدات مستقلة. وقد أُقيم عدد منها بمبادرات تمت في بعض البلدان العربية بهدف إنشاء وحدات متخصصة للبحث والتطوير في المنشآت الصناعية، ولكن عددها ما زال محدوداً ولا يزال أداؤها دون مستوى الطموح. ولا تتوافر معطيات محددة حول عددها الإجمالي ولكن يقدر أن هناك نحو 16 وحدة تابعة للقطاع الخاص معنية بمجال الصناعة (عمرو أرمنازي، ورقة خلفية للتقرير).

بشكل عام يبدو أن حجم نشاط البحث والتطوير في الهيئات والمراكز خارج الجامعات مكافئ لحجم هذا النشاط في الجامعات ومراكز البحث التابعة لها. أما بالنسبة لطبيعة هذه الأنشطة القائمة في الجامعات ومراكز وهيئات البحث عموماً، فهي ذات طابع أكاديمي/تطبيقي ومدفوعة أساساً من جانب العرض دون أن تتوفر لمعظمها أهداف واضحة مرتبطة بتحقيق نتائج تصب في المرافق التنموية ضمن أفق زمني محدد. وتعكس البنى المعتمدة فيها هذا التوجه: فمعظمها قائم على أساس أكاديمي وليس وظيفياً.

وتجدر الملاحظة في هذا الصدد إلى أن معظم مراكز البحث والتطوير في البلدان العربية غير مهياة لتحويل ناتج بحث إلى منتج استثماري

إن معظم مراكز
البحث والتطوير
في البلدان العربية
غير مهياة لتحويل
ناتج بحث إلى
منتج استثماري.

النظري. كذلك أدّى ارتباط العلوم الاجتماعية بالبحث عن الحلول، كما أرادت الأجهزة السياسية- البيروقراطية، إلى ظهور "تخصصات" ذات أهداف عملية مباشرة من نوع "الخدمة الاجتماعية" التي انتشرت في أغلب بلدان المشرق العربي، وإن لم تنتشر في أغلب بلدان المغرب العربي، كاختصاصات جامعية.

ومن مفارقات أوضاع العلوم الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي أن "عولة" المعرفة وما أتاحتها من وسائل الاتصال وتبادل المعلومات بدأت تقترب بتشديد إغلاق الحدود الأمريكية وحدود بعض الدول الأوروبية في وجه المواطنين العرب، ومنهم المفكرون والباحثون وأساتذة الجامعات، وقد بدأ ينشأ عن ذلك تراجع في المعرفة باللغات الأجنبية، خصوصاً لدى الفئات الواسعة من طلاب الجامعات وخريجها الذين لا يتابعون دراساتهم في الخارج. وقد بدأ صنف جديد من أساتذة الجامعة والباحثين من أحاديي اللغة يحل شيئاً فشيئاً محل صنف ثنائي اللغة كان سائداً في أغلب الجامعات ومراكز البحوث العربية. كما أدت هذه الإجراءات إلى إضعاف المشاركة العربية في اللقاءات العلمية الدولية، وبالتالي من الحضور العربي في المجموعات العلمية الدولية التي يسعى الباحث إلى الانتماء إليها وإلى شبكاتها (المرجع السابق).

إن صعوبة الاتصال بالآخر ليست لها انعكاسات إجرائية فحسب، وإنما لها انعكاسات جوهرية تتصل بموضوع العمل العلمي ذاته. فمن خصائص البحث العربي في العلوم الإنسانية والاجتماعية أنه يكاد ينحصر في الموضوع المحلي أو العربي، دون محاولات ذات دلالة، حجماً واستمراراً، في تناول مجتمعات وظواهر خارج إطار العالم العربي.

هناك نوع من التمحور حول الذات لا يكاد يتخلص منه مجال من مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية. وقد لعبت مقولة "الخصوصية" دوراً سلبياً في هذا الاتجاه، إذ أفضت إلى عدم الاهتمام بما "لا علاقة له بواقعنا"، فحالت بذلك دون تطور مقاربات مقارنة، كما حالت دون الربط بين العام والخاص، من ثم دون تحديد علمي لما يعتبر "خصوصياً"، حسب المقولة التي اتخذت شكل شعار لا ينتج المعرفة، بل يكاد يحول دون إنتاجها.

إن تقاليد التمحور على الذات في العلوم الإنسانية والاجتماعية جعلت الأغلبية الساحقة من الطلاب العرب الذين تابعوا أو يتابعون دراساتهم العليا في أوروبا وأمريكا ينجزون رسائل

بحوثهم، خصوصاً في مستوى الدكتوراه، حول موضوع يتصل ببلدانهم أو بالعالم العربي، أي إنهم يتغربون لدراسة ما تركوه، محلياً أو عربياً. وقلماً يقدمون على دراسة المجتمع الذي يقيمون فيه أو على دراسة إحدى ظواهره. وقد ينطبق هذا على التاريخ والحضارة كما قد ينطبق على اللغة العربية ذاتها. هذا في حين أن الطلاب والباحثين الذين يفدون إلى العالم العربي لا يفدون إليه إلا للتعرف عليه ولدراسته.

وهكذا لم يتراكم رصيد علمي عربي عن "الآخر". وإذا كانت هناك تقاليد في التمحور على الذات العربية فهي ليست مرتبطة بإرادة الباحثين كأفراد وإنما هي ثقافة كاملة ينتمي إليها الباحث، من ناحية؛ وهي نتيجة خيار سياسي، من ناحية ثانية. ذلك أن المؤسسات التي تهتم بدراسة المجتمعات الأخرى تكاد تنعدم في العالم العربي. وهو أمر ملفت للانتباه، في ضوء حجم التحديات الخارجية التي تواجهها البلدان العربية.

هذه الصعوبات في العلاقة المعرفية بالآخر، مضافاً إليها صعوبة التواصل باللغة العربية، ساهمت في الحد من اندراج البحث العربي في شبكات علمية عالمية. وقد ساهم هذا، بدوره، في الحد من البعد الكوني لهذا البحث، باستثناء بعض الأسماء القليلة ممن ينتجون بلغة أجنبية كالإنكليزية أو الفرنسية ويتناولون موضوعات تهم الباحثين في مناطق مختلفة من العالم.

والملاحظ أن صعوبات الاندراج في الشبكات العالمية لا تعني أن الباحثين العرب -رغم التمحور المعرفي على الذات- استطاعوا أن يكوّنوا شبكة أو مجموعة علمية عربية. لقد أوجدوا بعض الجمعيات العلمية في تخصصات كالاقتصاد والاجتماع والفلسفة والتاريخ، إضافة إلى بعض الاتحادات المهنية في مجالات مختلفة. لكن إنتاجهم العلمي بقي، أساساً، إنتاجاً فردياً، بعيداً عن الجهد الجماعي، لأن هذه الجمعيات والاتحادات لم تتوصل إلى تشكيل شبكات حقيقية، من منظور معرفي. هذا مع العلم بأنه لا تقوم مؤسسات عربية رسمية تعمل على تطوير البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وهكذا بقي الباحث العربي لا مندمجاً في مجموعة عالمية ولا في مجموعة عربية. هذه العزلة أدت به، في حالات كثيرة، إلى إحباط بدأ يتحول إلى ظاهرة عامة، وبدأ يتخذ أشكالاً متسعة من الانكفاء في المشاغل الحياتية الفردية وفي نوع من اللامبالاة، لا إزاء القضايا العامة فحسب، بل وإزاء المسائل المعرفية ذاتها.

هناك نوع من

التمحور حول

الذات لا يكاد

يتخلص منه مجال

من مجالات العلوم

الإنسانية

والاجتماعية.

لم يتراكم رصيد

علمي عربي عن

"الآخر".

شروط الإبداع في البحث والتطوير. ففي الوقت الذي يستحيل فيه حصول عالم عربي على جائزة نوبل في الفيزياء مثلاً دون أن تتوافر له عناصر أساسية للبحث العلمي مثل الالتزام السياسي الجاد بضرورة دعم مؤسسات البحث والتطوير بهدف التنمية، والمجتمع الذي يشجع العلم ويقدر العلماء، والإمكانيات الضرورية من المعامل وفرق البحث المتميز والتمويل الكافي لإجراء بحوث إبداعية، يمكن لكاتب روائي عربي الحصول على جائزة نوبل في الآداب بدون دعم مؤسسي أو مادي. كما لا يوجد ارتباط شرطي بين الرخاء والإبداع الأدبي الجيد. بل إننا نجد في بعض الأحيان، أن الظروف الصعبة والتحديات الفكرية والسياسية قد تصبح حافزاً للإبداع الأدبي. وعلى هذا الأساس، يمكن بالفعل الحديث عن إبداع أدبي متميز، نوعاً وإن لم يكن كما، في أحلك الظروف. فرغم أن الإبداع ذاته لا يقوى عليه رقيب، إلا أن وصول ناتج الإبداع للناس من خلال الكتب ووسائل الإعلام يبقى مكبلاً في غياب الحريات.¹

لكل ذلك، يواجه الإنتاج المعرفي الأدبي والفني مصاعب جمة. فمع افتراض غياب التلازم الشرطي بين الإبداع الأدبي والرخاء، إلا أنه لكي يزدهر هذا الإبداع وينمو ويؤثر في البيئة المحيطة به فيأتي بالخير والرفاهية للناس، يحتاج إلى مناخ من الحرية والعدل والاستقرار، كما يحتاج إلى دعم مادي ومؤسسي قوي. وهذه أمور ليست متاحة لأغلبية المبدعين العرب. وعموماً، يعاني المبدعون العرب في مجالات الفنون المختلفة (الأدب، الفن التشكيلي، الموسيقى، المسرح والسينما) من قلة المؤسسات الداعمة لهم ولإبداعاتهم، مما يجعل معايير التميز والاستمرار مشروطة بالظروف الشخصية لكل مبدع.

القصة والرواية

ترتبط نشأة القصة والرواية العربية ببدايات العصر الحديث، وأصبحتا تمثلان الخطاب الإبداعي الجديد المواكب لحركة المجتمع، والمعبر عن صراعاته وأزماته. وفي النصف الثاني من القرن العشرين، حققت القصة والرواية العريبتان تراكماً كمياً ونوعياً جعلهما يؤكدان حضورهما، وأصبحت كل المجتمعات العربية تسهم في إنتاج القصة والرواية، لا فرق بين محيط ومركز، طالما توافرت الشروط البنوية والثقافية. أما الشعر، وهو النوع الأدبي المتميز تاريخياً عند العرب، فطالته ريح التغيير وظهرت حركة الشعر الحديث

قد تكون حرية التعبير الفكري محورية في العلوم الإنسانية والاجتماعية أكثر مما هي مطروحة في العلوم الطبيعية أو التقنية، وذلك بحكم طبيعة الموضوع، لا بحكم طبيعة الفكر أو صاحبه. ومما هو معلوم أن وضع الحريات المدنية والسياسية في العالم العربي هو من أكثر أوضاع العالم تخلفاً، وأن التعليم والبحث لا يمثلان استثناءً في هذا الوضع.

تخضع العلوم الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي إلى عوامل كثيرة تحد من حرية التفكير فيها. وإضافة لما هو موروث ومستوطن من حدود اجتماعية ثقافية، هناك تدخل السياسة والقوانين المتصلة بها، بشكل مباشر أو بقنوات غير مرئية، في رسم الخطوط الحمراء للبحث العلمي.

إن حرية التفكير والتعبير التي يجب أن تكون مطلباً أساسياً، والقوانين والإجراءات التي يجب اتخاذها لتلبية هذا المطلب، لا بد أن يُنظر إليها لا من منظور سياسي فقط - وهو المنظور الذي تواجهه السلطة السياسية - وإنما أيضاً من منظور معرفي أيضاً. أن تضيق الحريات الفكرية في مجال المعرفة هو حرمان سياسي للمجتمع من قدراته وهدر لها، من أوجه مختلفة، بما فيها الاقتصادي، إضافة للاجتماعي والثقافي.

الإنتاج الأدبي والفني

الإنتاج الأدبي والفني، كحقل معرفي، يتجاوز الواقع العملي أو العالم المادي، على الرغم من وجود علاقة تلازم بين التخيل الإبداعي والواقع. إن كل تخيل إنما هو تشغيل واستثمار للواقع، استثماراً لا ينتهي إلى التوافق بينهما وإنما ينتج نصاً مخالفاً ومغايراً للواقع فيما هو يتضمنه ويحيل عليه. إن المعرفة الأدبية مرتبطة ارتباطاً شديداً بالجدلية الاجتماعية. هي معرفة بقدر ما تستوحي الواقع وتستحضره، بقدر ما تحوره وتعيد صياغته بشكل يجاوز ما هو قائم، ويؤشر على ما هو ممكن.

ومن المهم التمييز بين حالة الأدب والفنون وحالة البحث العلمي والتطوير التقني. فمقارنةً بضعف الإنتاج المعرفي العربي في البحث والتطوير التقني، تزخر المجتمعات العربية بإبداع أدبي وفني متميز وفقاً لأعلى المعايير. وربما يكمن السبب الرئيسي لهذه المفارقة في اختلاف جوهرى لشروط الإبداع الأدبي والفني عن

تزخر المجتمعات العربية بإبداع أدبي وفني متميز وفقاً لأعلى المعايير.

رغم أن الإبداع ذاته لا يقوى عليه رقيب، إلا أن وصول ناتج الإبداع للناس من خلال الكتب ووسائل الإعلام يبقى مكبلاً في غياب الحريات.

1 من المفارقات الرقابية العربية أن روايات الأديب الذي حاز على الجائزة الأولى في أكبر معارض الكتاب العربية في العام 2000، كانت ممنوعة. كما أن الرواية التي حازت على جائزة الإبداع لعاصمة الثقافة العربية في العام 2002 منعت من التوزيع من قبل الرقيب في العاصمة ذاتها!

معبرة عن متغيرات العصر الحديث. وبينما كان الشعر يحتل المكانة الأعلى في سياق الحضارة العربية، اتسع في العصر الحديث ليشمل الإنتاج القصصي والروائي أيضاً.

لا توجد إحصائيات دقيقة لتحديد كم الإنتاج الأدبي في الوطن العربي. فهناك تضارب في

وإذا استرشدنا بإحصائية لليونسكو عن

إصدار 3-4

ظموح الإبداع في الوطن العربي

ويستلب ويعامل إبداعها بإحتفائية تشبه مساعدة العاجز أو الطفل على إنجاز عمل ما، وينظر إلى منجزها الإبداعي كونه محطة بوح وذاتية، رغم أن الدراسات تشير إلى أن أقدم نص إبداعي في التاريخ كان من إبداع امرأة، وهو نص ابتهال "أخذوتنا" لإنانا في "أور"، تبتهل إليها وتصفها بالنور الساطع وحارسة الشرائع السماوية والأرضية العظيمة.

لذا نستبشر خيراً بدراسات الفكر النسوي التي لا تجعله حكراً على المرأة، بل إنها توسّعه ليصبح مطلباً للمرأة والرجل والمجتمع، وذلك لإطلاق طاقات الإبداع، وإرساء دعائم حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الإنسانية سواء تعلقت بالمرأة أم بالرجل، بعيداً عن القمع المترتب في بنانا الاجتماعية الذي يوصل إلى مواقف سلبية من الحياة نفسها تستطيط إيذاء الشجر والحجر والطرفقات. وما انخرطنا في الإبداع، وفي العمل، والتصاقنا بالجماعات الإنسانية إلا أحد أشكال التعبير عن الحاجة إلى الحماية والأمان الذي كنا قد وجدناه في الرحم الأمومي كمكان حميم غير معاد ولا مؤلم، ويحمل البشري بولادات جديدة للحياة تجسّر الهوة بين المجتمعات المتقدمة التي وصلت "نهاية التاريخ" في الإبداع وفي اكتساب المعرفة، وبين عولة التنمية الإنسانية التي ما زالت مطلباً في المجتمعات النامية التي تتلمس خطاها وكأنها الأقل حظاً في الحلبة العالمية. ولكننا دائماً نربي الأمل.

رفقة محمد دودين

منطو على سر الوجود الأكبر، ولكن وجوده الأكبر هذا مشروط أيضاً بشروط تحقق الوجود الإنساني الفاعل، المبدع.

إن معوقات الإبداع، أو لنقل توهج الإبداع، في المجتمعات العربية كثيرة وليست معزولة أو فردية ولكنها نتاج وجذّر لتفاعلات ممتدة ومتعددة مع مختلف قضايا وأزمات المجتمعات العربية التي قد لا يشكل فيها الإبداع ابتداء قضية ملحة، يصبح الإبداع قضية كخبز الفقراء ومحو الأمية والبطالة ودونية وتهميش المرأة، ولما كانت ضريبة الفقر هي الجهل، ينأى الإبداع ويتراجع إلى الصفوف الخلفية، مرتبطاً بالماناسيات التي قد نحتاج فيها الإبداع لتجميل وجه منفر من وجوه الحياة.

ومن معوقات الإبداع في العالم العربي ارتطامه بالمحرم المانع من مناقشة ومساجلة حرة في موضوعات السياسة والجنس والدين، مع العلم بأن الحديث في إحدى قضايا هذا الثالوث الذي شكل محرماً في الإبداع العربي لا يعني بالضرورة المعادة والنقد والتجريح والخروج عن الذوق أو الحياء، إضافة إلى المحرم اللغوي الذي ما زال يشكل أيضاً عائقاً أمام حرية التعبير وهو ما أسماه "فوكو" "فخ فقه اللغة".

وعندما نصل محطة إبداع المرأة يطفر السؤال: هل هي غائبة عن ساحة الفكر والإبداع أم مُعَيَّبة؟ هل هي الطوطم الواقف على حديّ المقدس والمقدس الذي يرفعها إلى القدح المعلق في الوعي الجمعي،

حضارتنا، بكل تجذرها التاريخي والإنساني، حضارة نصّ بامتياز، مثلما أن الحضارات العريقة حضارات نصوص ومدونات لا مصورات فقط، يظل فيها سؤال الإبداع النصي قائماً مقيماً فينا بوصفه أحد مدخلات سؤال النهوض والتقدم والنماء في مجتمعاتنا العربية التي مازالت تجترح مخاضات التحرر الاجتماعي بوصفه أيضاً أحد المخرجات المهمة المفترضة لمراحل التحرر السياسي متوجة بالاستقلال. ولما كنا في عصرنا المعري الذي لا تحد معرفته وعلومه حدود نعيش التميز لا التفرد ممثلاً بمؤسسات المجتمع المدني الفاعلة، فعصرنا عصر مؤسسات، وليس عصر الفارس النبيل الذي يحمل عصا سحرية تحول التراب إلى ذهب، وعالمنا العربي في ظل هذا التفجر المعري الهائل، مطالب بأن يعيد طرح أسئلة نهوضه من جديد مفيداً من منجز إنساني-معري متراكم يقدم العالم كنداء للوجود لا للعدم، فما حال الإبداع في مجتمعات تعيد إنتاج أزماتها في كل مرة؟

لا يمكن لإنسان عالمنا الراهن أن يعيش كغريب "كامو" ممارساً حياته في حياض بارد، ولا مبالاة تامة، أو كما يقول "هايدغر": كأنما هو إنسان مقذوف في الوجود، كهاملت بطل شكسبير يكابد المعاناة دون فعل، وربما كمجنون ليلى يغنيه ذكر ليلى عن حضورها. أي نصف من كأس "كافكا" نريد ونحن ننظر في واقع الإبداع في العالم العربي؟ المألن أم الفارغ؟ لعل "ابن عربي" يعطينا المنطلق: "وتحسب أنك جرّم صغير وفيك انطوى العالم الأكبر". الإنسان

يتسم إنتاج الكتب في البلدان العربية بغزارة في المجال الديني وشحّ نسبي في الأدب والفن والعلوم الاجتماعية.

إلا أن إنتاج الكتب في البلدان العربية لم يتجاوز 1,1% من الإنتاج العالمي، رغم أن العرب يشكلون نحو 5% من سكان العالم. كما أن إنتاج الكتب الأدبية والفنية يعد أضعف من المستوى العام. فعدد الكتب الأدبية والفنية الصادرة في البلدان العربية لم يتجاوز 1945 كتاباً في عام 1996 مما يمثل 0,8% فقط من الإنتاج العالمي، وهو أقل مما أنتجته دولة مثل تركيا والتي لا يتعدى سكانها ربع سكان البلدان العربية. وبشكل عام، يتسم إنتاج الكتب في البلدان العربية بغزارة في المجال الديني، وشح نسبي في المجالات الأخرى، خاصة الأدب والفن والعلوم الاجتماعية (شكل 3-4).

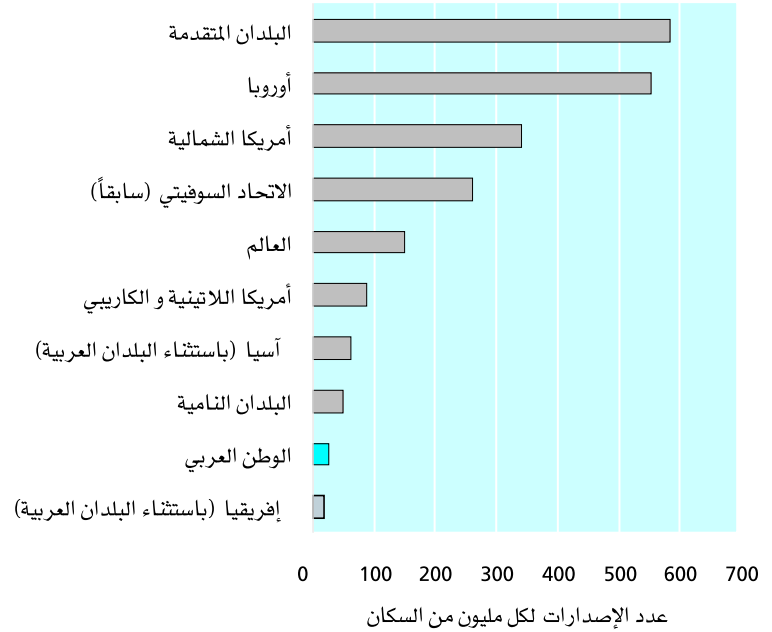
أما عن توزيع الكتب أو مدى انتشارها ووصولها للناس، فعلى الرغم من وجود 284 مليون عربي يتحدثون اللغة العربية في 22 دولة، يتراوح العدد المعتاد لنشر أي رواية أو مجموعة قصص قصيرة ما بين 1000 و3000 نسخة. ويعتبر الكتاب الذي يوزع منه 5000 نسخة ناجحاً نجاحاً باهراً. ومرة أخرى، لا توجد إحصائيات دقيقة عن واقع السوق وحجم التوزيع الحقيقي، ولكن جميع المؤشرات تدل على تواضع سوق الكتب الأدبية حتى لو كانت بقلم نجيب محفوظ أو يوسف إدريس.

وهكذا، فإن من التحديات الأساسية التي تواجه المبدعين في الوطن العربي قلة عدد القراء، أو انحسار جمهور القراء في نخبة محدودة. هناك أسباب واضحة لتقلص عدد القراء في الوطن العربي مثل ارتفاع معدلات الأمية في بعض البلدان العربية، وضعف القوى الشرائية للقارئ العربي بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية. ولكن، بالنسبة للمواطن العربي الذي يجيد القراءة ويستطيع شراء بعض الكتب لنفسه ولأسرته، هل يشتري كتباً أدبية لقراءتها في أوقات فراغه؟ لا توجد إحصائيات دقيقة عن نوعية الكتب التي يفضلها المواطن العربي، ولكن وفقاً لتقديرات كثير من الناشرين والمراقبين، نجد أن أعلى نسبة مبيعات في معرض القاهرة الدولي للكتاب هي للكتب الدينية، ثم للكتب الدراسية. تدعونا هذه الملاحظة إلى ضرورة إعادة النظر في العملية التعليمية من حيث الغياب شبه التام لحصة القراءة أو المطالعة بدعوى عدم توافر الوقت الكافي لتدريس المناهج الأساسية، وأيضاً غياب التراث الأدبي الحديث من مناهج التعليم المدرسي.

وعادة، يشعر الأديب العربي بأنه يحتل موضعاً هامشياً بالنسبة لجمهوره المفترض، وأن غياب العلاقة المباشرة مع سوق القراء تؤدي إلى

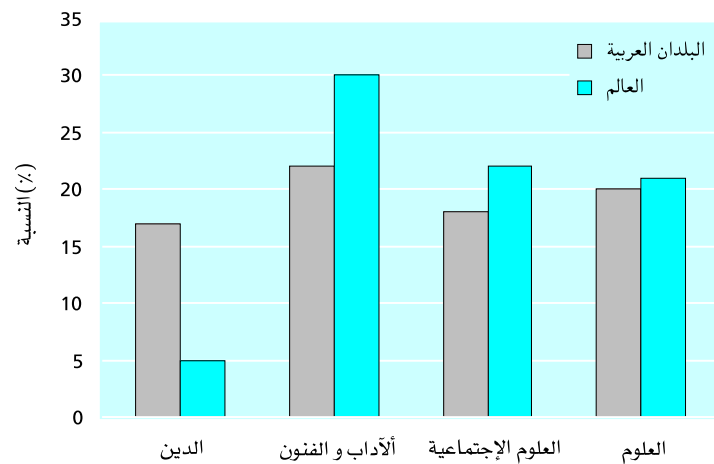
إجمالي الإصدارات في العالم، نجد أنه في 1991 أصدرت البلدان العربية 6500 كتاب مقابل 102000 كتاب من أمريكا الشمالية، و42000 كتاب من أمريكا اللاتينية والكاريبية كما يبدو في شكل 3-3. والملاحظة العامة أن هناك فقراً شديداً في إنتاج الكتب في البلدان العربية مقارنة بعدد السكان، وهذا يشمل بطبيعة الحال الإنتاج الأدبي.

الشكل 3-3
عدد الإصدارات- تأليفاً وترجمة - لكل مليون من السكان، الوطن العربي ومناطق العالم، 1991



المصدر: اليونسكو (بالإنجليزية)، 1999.

الشكل 4-3
التوزيع النسبي للكتب المنتجة حسب المجال، في عشرة بلدان عربية ومجمل العالم، 1996



المصدر: (على أساس بيانات من معهد اليونسكو للإحصاء (بالإنجليزية)، 2003).

افتقاده للاستقلال المادي الذي يكفل له قدراً من الاستقلالية لممارسة دوره في المجتمع. ومع هذا، فمن الجدير بالذكر أن بعض الأدباء العرب استطاع الوصول إلى جمهور عريض من الناس عبر السينما ووسائل الإعلام (الصحافة، والراديو والتلفزيون). فلقد اتجه العديد من الأدباء للعمل في الصحافة مما فتح أمامهم فرصاً أكبر للوصول إلى القراء ولتعريف القراء بأعمالهم. كما ساهمت السينما المصرية على وجه الخصوص بتعريف الناس بأعمال نجيب محفوظ مثلاً في منتصف القرن العشرين، حيث قام هو بكتابة، أو بالمشاركة في كتابة، سيناريوهات أفلام حققت نجاحاً جماهيرياً. وكان الراديو والتلفزيون طريقاً آخر للوصول الأعمال الأدبية إلى الناس، خاصة تلك الأعمال التي تواجه صعوبات أكبر في النشر، مثل شعر العامية. ومع اعتبار أن هذه الأبواب لا تفتح بالقدر ذاته لجميع الأدباء، إلا أننا لا يمكن أن نقلل من أهميتها، ولا يمكن تجاهل كونها طرقاً مهمة للوصول الأعمال الأدبية إلى الناس (جاكسون، بالفرنسية، 2003).

وبسبب ضعف السوق المحلية للإبداع الأدبي، يولي المبدعون أهمية كبرى لترجمة أعمالهم إلى لغات أجنبية. ومنذ حصول نجيب محفوظ على جائزة نوبل في الأدب سنة 1988 حدث تغير هام في مكانة الأدب العربي المعاصر في العالم، فزادت ترجمات الأدب العربي إلى لغات أجنبية بدرجة غير مسبوق في السنوات العشر الأخيرة، وبدأ إدراج القصص والروايات العربية في مقررات الأدب المقارن في جامعات العالم. ومع ملاحظة انتشار الإنتاج الأدبي العربي في أسواق عالمية جديدة، مازال الأدب العربي في حاجة إلى دعم ورعاية يحققان له العالمية التي يستحقها.

السينما

يعمل في مجال السينما سينمائيون في كل البلدان العربية، وتوجد الإمكانيات البشرية المؤهلة والحرفية، سواء في المجال الإبداعي أو الفني أو التقني. كما تتوافر في هذه البلدان المعدات السينمائية الأولية لقيام الإنتاج السينمائي. لكن الإنتاج السينمائي في بعض هذه البلدان غير موجود أو نادر، وفي بعض البلدان الأخرى موجود لكنه قليل ومحدود بسبب غياب المؤسسات الداعمة للإنتاج السينمائي. ومصر هي البلد العربي الوحيد الذي يوجد فيه إنتاج سينمائي بالمعنى الفعلي، حيث بدأ هذا الإنتاج منذ أوائل القرن العشرين، بعد سنوات قليلة من اختراع السينما. وبدأت السينما تتحول إلى صناعة متكاملة منذ سنة 1919. ونشأت مؤسسات مهمة كان لها أكبر الأثر في دعم هذا الفن الجديد.

ومنذ ذلك الحين أخذت السينما المصرية تكون جمهورها وأسواقها في مصر وفي البلدان العربية أيضاً.

في سوريا كان أول إنتاج سينمائي سوري عام 1928. لكن لم ينتج أكثر من 20 فيلماً حتى عام 1968، في لبنان، بدأ الإنتاج السينمائي عام 1929، لكنه لم يتجاوز 100 فيلم حتى عام 1978. وفي الستينات، وخاصة بعد هزيمة 1967، دخلت بعض الدول العربية مجال الإنتاج السينمائي، وظهرت حركة ثقافية ونقدية سعت إلى ربط السينما بالثقافة الوطنية. وظهر إنتاج سينمائي جديد في مصر ولبنان وسوريا والعراق والكويت وتونس والمغرب والجزائر وموريتانيا، وكانت أفلام هذه الموجة الجديدة ذات اتجاه عام مضاد للسينما التجارية.

وقد قامت بعض الدول العربية، مثل مصر وسوريا والجزائر والعراق، بمبادرات مهمة في الستينات من القرن الماضي لدعم الإنتاج السينمائي، ولكنها لم تملك سياسة ثقافية محددة، وبقي إنتاجها محدوداً وتراجع بشكل ملحوظ في الثمانينات، عندما واجهتها أزمات اقتصادية أو تحديات أمنية. وهناك دول عربية لا تمارس أي دور خاص في السوق السينمائي، وتركت السوق للقطاع الخاص في مجال الإنتاج والاستيراد والتوزيع والصالات، واكتفت لنفسها بالضرائب. وهناك دول عربية ليس فيها سوق سينمائي علني، وهي تمنع العروض العامة والصالات.

ومن الجدير بالذكر أن الإنتاج الجديد في دول المغرب العربي، ما كان ليتحقق لولا وجود الدعم التقني والفني والمالي من المنتجين في الغرب، وعلى الأخص المنتجين في فرنسا وبلجيكا، ومساهمة هؤلاء في فتح سوق جديدة لهذا الإنتاج في البلدان والتلفزيونات الأوروبية. أي أن السينما في المغرب نمت وحققت حضوراً عالمياً نتيجة للدعم التي تلقتها من مؤسسات غربية. ولقد انتشرت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة في المشرق العربي أيضاً، على الرغم من وجود تجارب مهمة اعتمدت على تمويل مؤسسات عربية محلية في مصر.

ونالت السينما العربية جوائز في مهرجانات عالمية، وبخاصة مهرجان كان، ففاز الفيلم الجزائري "وقائع سنوات الجمر" للمخرج محمد الأخضر حاميها سنة 1975 بالسعفة الذهبية من مهرجان كان في فرنسا، وفاز الفيلم اللبناني "خارج عن الحياة" للمخرج مارون بغدادي سنة 1991 بجائزة لجنة التحكيم من مهرجان كان،

زادت ترجمات الأدب

العربي إلى لغات

أجنبية وبدأ إدراج

القصص والروايات

العربية في مقررات

الأدب المقارن في

جامعات العالم.

المسرح

ثمة تفاوت كبير في حالة الفن المسرحي في البلدان العربية المختلفة. فهناك بلدان لا يوجد فيها مسرح على الإطلاق، إلا في إطار المهرجانات الثقافية المنعقدة، على الأغلب، خارج البلد. وهناك بلدان لها تاريخ مسرحي بدأ مع بدايات بناء الدولة الحديثة خاصة في مصر وسورية ولبنان، ثم مر بفترات من الانحسار والازدهار حسب الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

في ستينات القرن الماضي في مصر، مثلاً، ساهمت مؤسسات الدولة في دعم النشاط المسرحي الذي ارتبط بتوجهاتها الأيديولوجية. ومع تغير الأوضاع السياسية في السبعينات، اندثر النشاط وتحول المسرح القومي إلى مؤسسة بيروقراطية، مع وجود بعض الاستثناءات. وكانت لبنان مركزاً لحركة مسرحية نشطة في الخمسينات أسفرت عن بعض التجارب المتميزة، ولكنها انحسرت مع اندلاع الحرب الأهلية في السبعينات. وشهدت الثمانينات في عدة بلدان عربية ظهور مسرح تجاري تحكمه قوانين الربح السريع ومنطق تسليبة الجمهور وإلهائه. وفي تونس تجربة متميزة في المسرح، حيث يوجد بها أربع فرق خاصة مستقلة تتلقى دعماً من الدولة، ونجحت في إيجاد حركة مسرحية عالية المستوى. أما العراق فقامت فيه حركة مسرحية جيدة جداً ولكنها دمرت في أوائل التسعينات بعد تطبيق العقوبات الدولية.

الموسيقى

الموسيقى العربية، كمنتج معرفي إبداعي، هي فرع من فروع الموسيقى الشرقية التي طبعها الغناء العربي بطابع خاص ميز الجملة اللحنية العربية. وفي الغناء العربي، الذي كان يعني إلقاء الشعر إلقاءً ملحناً، تأتي الموسيقى في المقام الثاني بعد الشعر في اهتمامات العرب، وفي ارتباطها بالشعر وبالغناء، انطلقت الموسيقى من وحدة حضارية للثقافة العربية تعتمد على قواسم مشتركة للفن العربي بجميع أشكاله تضم عناصر أساسية كالارتجال والمقامية وتسارع الإيقاع.

وقد حمل القرن العشرون رياح التطور في الموسيقى العربية بسبب بذرة التواصل مع الغرب وبسبب من الارتقاء بالنسيج اللغوي للأغنية، مما جاء بموسيقى أصيلة معاصرة فيها روح التعبير باللحن عن الصورة اللغوية المكتوبة، متأثرة أيضاً بتطور أدوات الموسيقى وتقنياتها وبالمدلولات الثقافية والاجتماعية والحضارية المحيطة.

وفاز المخرج المصري يوسف شاهين بالسعفة الذهبية أيضاً عن مجمل أعماله بمناسبة مشاركة فيلمه "المصير" في المسابقة الرسمية سنة 1997، وأخيراً فاز الفيلم الفلسطيني "يد إلهية" للمخرج إيليا سليمان بجائزة لجنة التحكيم الخاصة في كان سنة 2002.

ومع وجود إنتاج متميز للسينما العربية على الساحة العالمية، يبقى واقع السينما العربية أقل من المستوى المرجو لها، ويعتمد على مبادرات فردية.

ومن أهم المشكلات التي تعترض السينما العربية مشكلة السوق. فالسينما فن جماهيري واسع، ويرتبط سوق عرض الأفلام بشرائح متعددة من الجماهير التي يمكن الوصول إليها وجذبها للمشاهدة. إلا أنه بسبب غياب سياسات ثقافية ثابتة، تم تشكيل نمط التذوق السينمائي للأفلام التجارية والخفيفة، ووقع السوق السينمائي العربي تحت سيطرة الموزعين ممن يسعون إلى الربح السريع فقط. في مصر، عندما تخلت الدولة عن السينما، تراجع الإنتاج من 60 فيلماً في العام إلى ما بين 15 و20 فيلماً في العام. ونتيجة لتراجع الوضع السينمائي، أغلقت صالات عرض كثيرة. وفي الوقت الذي يقارب فيه عدد السكان في مصر 70 مليون نسمة، فإن عدد صالات العرض العاملة ما زال 165 صالة بما في ذلك قصور الثقافة، بينما يحدد المعدل العالمي قاعة عرض سعة 250 مقعداً لكل 100 ألف نسمة (أي 2,5 مقعد لكل ألف نسمة).

والواقع أن هناك تفاوتاً كبيراً في مدى توافر مقاعد السينما في البلدان العربية، (شكل 3-5).

بسبب غياب

سياسات ثقافية

ثابتة، تم تشكيل

نمط التذوق

السينمائي للأفلام

التجارية

والخفيفة، ووقع

السوق السينمائي

العربي تحت

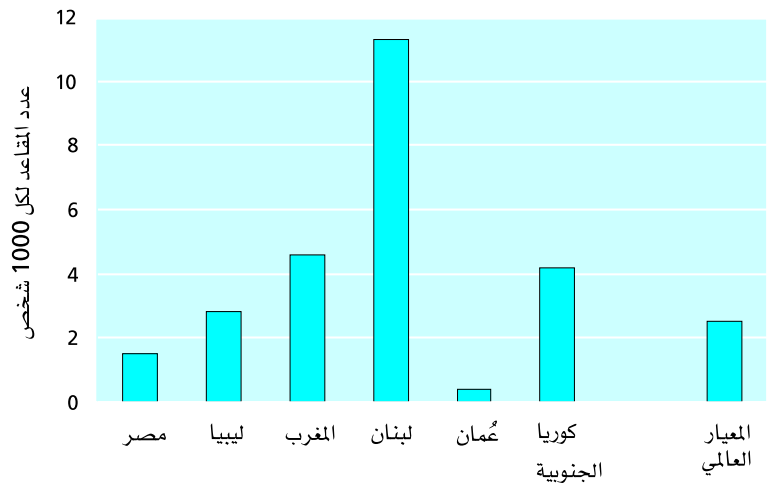
سيطرة موزعين

يسعون إلى الربح

السريع فقط.

الشكل 3-5

عدد مقاعد السينما لكل ألف نسمة، بلدان عربية مختارة وكوريا الجنوبية، النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين



المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء (بالإنجليزية)، 2003.

ونجمت عن هذه التقانة الجديدة مظاهر إبداعية متنوعة تمزج بين أدوات التعبير الإنسانية والأساليب التقنية التي تمهد لتأثر الموسيقى بتطور الذكاء الاصطناعي عبر الحاسوب وعبر التأثر بفكر العولمة الذي يغير في التقاليد المحلية وفي السلوك أيضاً.

بشكل عام، يمكننا القول إنَّ هناك إنتاجاً معرفياً عالي المستوى في مجالات الفنون المختلفة (الأدب، المسرح، السينما، الموسيقى، الفنون التشكيلية)، ولكنه إنتاج قليل وغير متناسب مع حجم العالم العربي بإمكاناته البشرية والطبيعية. كما أن هذا الإنتاج يأتي نتيجة مبادرات فردية، أو نتيجة ظروف مواتية لفنان ما، دون أن تلعب المؤسسات أو البنى المجتمعية دوراً حقيقياً في دعم الفنان والفن.

حرية البحث والتعبير كشرط لإنتاج المعرفة

من شروط ازدهار البحث والإبداع في أي مجتمع توافر بيئة صحية تشجع العلماء والمبدعين وتوفر لهم الظروف المواتية لممارسة عملهم في ظل مجتمع المعرفة. ومن غير المتوقع أن تتوافر تلك البيئة المشجعة للإبداع، خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية²، في ظل نظم سياسية غير ديمقراطية لا تعبر عن مصالح مواطنيها، فيفقد الناس الثقة في قدرتهم على الفعل والمبادرة الحرة.

وإذا رجعنا إلى القوانين المنظمة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات، نجد أن معظمها يتضمن لوائح ونظمًا تحد من استقلال تلك المؤسسات وتضعها في علاقة تبعية مباشرة للنظم السياسية الحاكمة. يترتب على ذلك تقليص الحريات الأكاديمية، وتشجيع الأساتذة على الابتعاد عن الإبداع أو التجديد الذي قد يؤدي إلى إثارة قضايا خلافية، أو قد يثير مشكلات سياسية. وتكون النتيجة أن تقتل روح الإبداع في الباحثين. يبقى التميز موجوداً، وهناك مجموعة من الباحثين الممتازين في الجامعات العربية، إلا أن تميزهم هذا يكون نتيجة مجهودات فردية وظروف شخصية، وليس بسبب وجود دعم مؤسسي، وهو، من ثم، لا يؤسس تياراً أو اتجاهًا.

ولا شك في أن الإنسان والعلوم الاجتماعية أكثر تأثراً من العلوم الطبيعية

والتطبيقية بتدخل الأيديولوجيات. ومن نافذة القول أن التعبير الفني والأدبي يحتاج إلى مناخ من الحرية لكي ينمو ويزدهر. وللغنون المرئية ذات الصلة المباشرة بالجمهور موضع خاص ضمن الفنون الأخرى. فإن كانت حرية التعبير أمراً حيويًا لازدهار الفنون والإبداع بشكل عام، فهي شرط ضروري لكي تتمكن تلك الفنون من التواصل الحر مع الناس من أجل إذكاء الوعي وتنمية الفكر النقدي الحر. ففن المسرح، على سبيل المثال، هو فن جماعي يمارس في مكان عام، ومن شروطه توافر هذا المكان الذي يسمح لمجموعة من الأفراد بممارسة الفن بحرية والتواصل مع الجمهور بشكل مباشر. فإذا وضعت قيود على حرية التجمع أو التواصل مع الناس، يفقد الفن المسرحي شرطاً أساسياً من شروط ازدهاره. ولذا فهو فن يحتاج إلى سياسات ثقافية حكيمة تقدر قيمته في مسار التنمية الإنسانية.

أما عن السينما، فرغم أن- أو ربما لأن- الفيلم السينمائي أداة تعبير فنية تخاطب وجدان المتلقي وعقله، لتتقل له عبر الفيلم الأحاسيس والأفكار والرؤى، التي تضيف له ولتجربته الحياتية، معرفة تحرض في داخله الطاقة المبدعة للعيش، ومعرفة بما يحيط به من واقع أو تاريخ أو عوالم داخلية، فإن جميع الدول في المنطقة العربية تتشابه في الاستهتار بالسينما كثقافة وإبداع وإنتاج وسبيل تنمية. ولكون السينما فناً جماهيرياً واسعاً، فإن البنى المجتمعية المختلفة في البلدان العربية، قد رسخت علاقات "متذبذبة" مع السينما، بأن "تحرّمها" أو تمنعها كإنتاج، ولكنها لا تمنع في استهلاكها.

يخضع الإنتاج السينمائي لتشريعات وقوانين تجارية تعتبر السينما منتجاً اقتصادياً استهلاكياً. ولا يوجد في البلدان العربية نظام ضريبي خاص بالسينما، يأخذ بالاعتبار أن الإنتاج السينمائي فن وأداة معرفة. بل إن بعض البلدان العربية ترفع نسبة الضرائب على السينما، باعتبارها سلعة تسلية وهو، كما هي الملاهي والكابريهات. ويطبق المنطق نفسه على العروض المسرحية، فتفرض ضرائب باهظة على التذاكر مما يحد من قدرات الفرق الخاصة على الاستمرار.

يؤثر مناخ الحرية كذلك في مدى وصول الأعمال الأدبية والفنية إلى الناس، ومدى تداولها بين البلدان العربية. يواجه الناشرون العرب صعوبة بالغة في توزيع الكتب الصادرة من بلد عربي ما في بقية الدول العربية لأسباب عديدة،

هناك إنتاج معرفي

عالي المستوى في

مجالات الفنون

المختلفة (الأدب،

المسرح، السينما،

الموسيقى، الفنون

التشكيلية)، ولكنه

إنتاج قليل وغير

متناسب مع حجم

العالم العربي

بإمكاناته البشرية

والطبيعية.

يؤثر مناخ الحرية

في مدى وصول

الأعمال الأدبية

والفنية إلى الناس،

ومدى تداولها بين

البلدان العربية.

2 تحقّق، لاشك، إنتاج علمي مهم في ظل نظم حكم قهرية، خاصة في ميدان العلوم الطبيعية والدقيقة، وبالأخص ما اتصل منها بنظم التسليح، من خلال دعم قوي من السلطة لهذه المجالات. ولكن فائدة الإنتاج المعرفي هذا لم تعمّ المجتمعات المعنية بكاملها، ولم يطرّد الإنتاج ذاته، والمثال الأهم على ذلك هو الاتحاد السوفييتي السابق.

معوقات انتشار الكتاب العربي

محتوياتها التي تلائم رغبة القارئ، وتمكنه من اللجوء إليها عندما يعجز عن شراء الكتب التي يحتاجها.

● عدم وجود خطط للتنمية الثقافية تركز على تشجيع القراءة، وغرس هذه العادة لدى المواطن منذ نعومة أظفاره، وفي كل أماكن تواجده.

● انتشار وسائل الإعلام: فنتيجة للظروف والأسباب الواردة أعلاه، بدأ المواطن العربي بالركون إلى وسائل الإعلام الأخرى الأقل كلفة للحصول على المعلومات العامة، أو المتعة والترفيه.

● البنية الأساسية لتوزيع الكتب: لا تتوافر للكتب العربية شركات توزيع كبرى متخصصة، تملك بنية تحتية واسعة الانتشار كما هو متوفر للصحف والمجلات. لذلك لا يعرف الكتاب إلا في مكتبات محدودة وفي المدن الكبرى. والسبب الأساسي لذلك يكمن في عدم الإقبال الواسع على شراء الكتب، مما يجعل المكتبة المتخصصة في بيع الكتاب مشروعاً خاسراً، يعوضه أصحاب هذه المكتبات بالتركيز على الكتب الرائجة إلى جانب القرطاسية والهدايا والأصناف الأخرى التي تحقق ربحاً مقبولاً.

● القرصنة والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية: لعل أخطر مشكلة تعرقل انتشار الكتاب العربي هي القرصنة والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، حيث غابت القوانين الرادعة التي تحافظ على حقوق التأليف والنشر. ورغم استجابة الكثير من الدول العربية للضغوط التي مورست عليها، محلياً ودولياً، بإصدارها قوانين حماية حق المؤلف، إلا أن تفعيل هذه القوانين واتخاذ إجراءات رادعة تنفيذية لا زال قاصراً ومحدوداً.

فتحي خليل البس، نائب رئيس اتحاد الناشرين العرب

ممنوعاً، يعتبره آخر، سواء في الدولة نفسها أو دولة أخرى، مجازاً للتوزيع. وفي معظم الحالات يمارس الرقيب دوره استناداً إلى تعليمات، فيضراً النص متصيّداً للكلمات.

كلّ ذلك يفرض على المؤلف والناشر قيوداً كبيرة، أهمها مراعاة أمزجة أو تعليمات 22 رقيباً عربياً، ويؤدي ذلك إلى عدم انتقال الكتاب العربي بين أسواقه الطبيعية بيسر. وغني عن القول، أن الرقابة بهذه الطريقة تؤثر سلباً على الإبداع والإنتاج، فلا يمكن أن يكون هناك صناعة نشر مزدهرة بدون حرية التعبير واحترام الرأي الآخر، واعتماد التعددية والديمقراطية كأساس، لكي يتحرر المؤلف من القيود، فيقدم للناشر كتاباً متميزة تلقى القبول من المتلقي.

● العزوف عن القراءة: لوحظ اتساع ظاهرة العزوف عن القراءة في الدول العربية، رغم ازدياد مؤسسات التعليم وانتشار الجامعات والكليات والمدارس على نطاق واسع، ويعود ذلك إلى عدة عوامل أهمها:

● غياب الحياة السياسية النشطة، وسقوط المشروعات الفكرية الكبرى: حيث تفرض الدول على القارئ ما هو مسموح له أن يقرأه، وعلى المؤلف ما هو مسموح له أن يكتبه.

● نظم التربية والتعليم: والتي تعتمد في معظم الدول العربية على التلقين بدلاً من التركيز على البحث عن المعلومة في بطون الكتب ومصادرها المختلفة.

● القوّة الشرائية: ففي ظل تدني القوّة الشرائية، والارتفاع المطرد لتكلفة الحياة، ينشغل المواطن العربي بتأمين لقمة عيشه، ومن ثم فإن الكتاب يكون دائماً في أدنى قائمة المشتريات، وأول بند للحذف عند اشتداد الأزمة الاقتصادية، وينطبق ذلك على ميزانيات المؤسسات العلمية بما فيها المدارس والجامعات. وتزداد حدة المشكلة في غياب الانتشار الواسع للمكتبات العامة، وضعف مقتنياتها، وقلة تنوع

تتفاقم أزمة الكتاب العربي، إذ تتراجع الإصدارات الحديثة من الكتب، وتتناقص الكميات المطبوعة من كل إصدار لتصل في أحيان كثيرة لدى عدد غير قليل من دور النشر العربية إلى بضع مئات. وهذا ما يجعل صناعة الكتاب غير مجدية اقتصادياً أو محدودة المردود، إلى حد دفع دور النشر إلى تجنب المشروعات الكبرى أو الكتب العلمية والثقافية الجادة، التي تسهم في زيادة الوعي وتعميق المعرفة.

ويبدو هذا الكلام متناقضاً مع زيادة عدد دور النشر العربية واطراد قيامها في دول لم تكن صناعة الكتاب موجودة فيها سابقاً. ولتوضيح هذا التناقض الظاهري، لا بد من الانتباه إلى أن معظم دور النشر الناشئة تحصر نشاطها في إنتاج الكميات القليلة من الكتب الجامعية المقررة على الطلبة، وبجودة متدنية في معظمها، أو في إنتاج الكتاب سريع الرواج حول عقائد المواطن العربي أو حاجاته اليومية أو قضاياها الساخنة، التي تتجاوب مع حاجات السوق المحلي.

ويمكن إرجاع أزمة الكتاب في البلدان العربية إلى العوامل الرئيسية التالية:

● الرقابة وانحسار الديمقراطية وحرية التعبير: يتطلب توزيع أيّ كتاب في كل الدول العربية الحصول على إذن الرقابة المحلية المسبقة قبل الطباعة أو التوزيع. وتتفاوت صرامة الرقابة من دولة إلى أخرى. وحيث تزدهر صناعة الكتاب في بعض الدول، كلبنان ومصر، فإن القوانين الصارمة يتم التفاوض عنها في كثير من الأحيان وحسب الأحوال السياسية السائدة، ولكنها تمارس بصرامة وفجأة ضد عناوين منتقاة ومؤلفين يصنفون على أنهم تطاولوا على الدين أو الآداب العامة أو نظام الدولة أو الدول الصديقة. وتعتمد الرقابة في الدول العربية مقاييس مختلفة؛ فما يعتبره رقيب في دولة ما

من أهمها القوانين واللوائح المنظمة لحركة الكتاب بين الأقطار العربية. فالكتاب العربي يعامل في كثير من الأحيان كأنه سلعة محظور تداولها، ويخضع لإجراءات رقابية وبيروقراطية تكلف الناشر مصاريف لا يستطيع تحملها. هذه القوانين تعرقل بالضرورة حركة النشر وتداول الكتب. وذلك ما يرغم الباحث العربي على اللجوء إلى مكاتب في باريس أو إنجلترا للإطلاع على الإنتاج الأدبي العربي، وهو أمر غير متاح لمعظم الباحثين.

وتلعب الرقابة أيضاً دوراً رئيسياً في عرقلة العملية الإبداعية. ربما لا يوجد مجتمع في العالم كله لا يخلو من شكل ما من الرقابة المعلنة أو المستترة، إلا أن أشكال الرقابة الرسمية التي تمارس في البلدان العربية لها وطأة ثقيلة على الآداب والفنون بشكل عام. وتختلف الجهات التي تمارس الرقابة على الفنون. فقد تمارس مجموعات بعينها في المجتمع دوراً رقابياً على الإنتاج الأدبي والفني من خلال الاحتجاج في الصحف على ما تراه غير لائق أو مناسب للمجتمع، وقد تلجأ هذه المجموعات إلى القضاء لإيقاف فيلم أو مصادرة كتاب. وقد يمارس أعضاء المهنة الواحدة شكلاً من أشكال الرقابة بعضهم على بعض. إلا أن المشكلة الرئيسية التي يواجهها الأدب والفن في المجتمعات العربية هي الرقابة التي تمارسها الدولة ضد الأفكار المخالفة لتوجهاتها، أو ضد كل ما من شأنه "إثارة القلاقل" أو تعبئة الناس. هذه النظم التي لا تسمح بالاختلاف أو تعدد الأصوات، توجد التربة الخصبة لنمو نزعات التطرف والأفكار الرجعية التي تقف هي الأخرى بالمرصاد للأدباء والفنانين.

وتختلف اللوائح الرقابية المطبقة على الفنون المختلفة، وتزيد حدتها كلما تمتع هذا الفن بجماهيرية عالية أو بقدرة على التواصل المباشر مع الجمهور. فبالنسبة للمسرح في مصر، مثلاً، يخضع النص لمراجعة الرقيب كشرط للحصول على تصريح للعرض. وبالرجوع إلى اللوائح المنظمة للرقابة على المسرح، نجد مطاطة الصياغة وتحتوي على عبارات غير محددة المعالم بحيث تسمح بتفسيرات متعددة وفقاً لاتجاهات الرقيب والنظام الحاكم. وعادة يبرر رفض نص ما بأنه ضد الأخلاق العامة ومصالح الدولة العليا (سيد علي إسماعيل، 1997). ومن ثم تلعب الرقابة دوراً حاسماً في استئصال النصوص الناقدة أو المبتكرة، وتساهم بطبيعة الحال في تعميق أزمة المسرح العربي الراهنة.

كذلك يخضع الإنتاج السينمائي في البلدان

العربية إلى قوانين وتشريعات رقابية تضع عراقيل كثيرة أمام عملية الإبداع وتناول الموضوعات الحية في المجتمعات العربية. بالإضافة إلى ذلك، ولكون الإنتاج السينمائي لا يمكن له أن يعوض تكلفته من السوق الداخلي للبلد المنتج ولا بد له من أسواق أخرى، فإن الكثير من المنتجين يأخذون بالاعتبار القوانين الرقابية ليس في بلد الإنتاج فقط، بل في أكثر من بلد عربي.

ومما لا شك فيه أن أشكال الرقابة المختلفة التي يخضع لها المبدع العربي تعد من أهم التحديات التي يواجهها لأنها تتعارض مع سمة أساسية للإبداع الفني، وهي كسر المحظورات الاجتماعية والسياسية والأيدولوجية وتعرية المسلمات التي تسود مجتمعاً ما. فالتجديد ومساءلة القائم والمستقر هي شروط الإبداع وكيونته. والفنان العربي يصطدم بأطر اجتماعية وسياسية وأيدولوجية جامدة لا تقبل المساءلة، وترى في التجديد أو التغيير بوادر الانهيار وزعزعة الاستقرار. وما زال كثير من التيارات الفكرية السائدة في الوطن العربي يتمسك بأحلام الماضي الجميل ولم يحسم موقفه من تغيرات الحاضر ومتطلبات المستقبل. هذه التيارات تقف ضد التجديد بل وتتوجس منه وتحاربه حرباً شعواء. ومن ثم يجد الفنان العربي نفسه في مواجهة تيارات فكرية واجتماعية تنظر إليه بعين الحذر، وأنظمة سياسية لا تقبل تعرية الواقع بمشكلاته خوفاً على هيمنتها.

وقد يكون هذا الخوف من الابتكار وراء السياسات التي لا تقدر قيمة تنمية القدرات الإبداعية لدى الطلاب في المدارس والجامعات. فمن المعوقات الأساسية التي تعرقل انتشار ثقافة تشجع الفنون وتقدر الكتابة الإبداعية والموسيقى والفن التشكيلي غياب حصص الرسم والموسيقى والقراءة، أو قلتها، في البرامج التعليمية. هناك أجيال عربية لم تتعلم العزف على آلة موسيقية، ولم تعد الإطلاع على الأعمال الأدبية، في حين أن هذه الموضوعات تعد من المواد الأساسية في المناهج في البلدان المتقدمة. إن تنمية القدرات الفنية تسهم بشكل مباشر في تنشيط الطاقة الإبداعية في الإنسان وإطلاقها.

ومن ثم لا بد من الإلحاح على ضرورة اتباع سياسات تؤمن بأهمية الحرية والابتكار والإبداع من أجل تحقيق نهضة إنسانية.

ومن المهم، نهاية، الإشارة إلى عامل إشكالي في مضمون التعاون الدولي في إنتاج المعرفة. فقد كان للعلاقات المتوترة بين بعض الدول الغربية

أشكال الرقابة

المختلفة التي

يخضع لها المبدع

العربي تعد من

أهم التحديات

التي يواجهها لأنها

تتعارض مع سمة

أساسية للإبداع

الفني، وهي كسر

المحظورات

الاجتماعية

والسياسية

والأيدولوجية

وتعرية المسلمات

التي تسود

مجتمعاً ما.

يجد الفنان العربي

نفسه في مواجهة

تيارات فكرية

واجتماعية تنظر

إليه بعين الحذر،

وأنظمة سياسية لا

تقبل تعرية الواقع

بمشكلاته خوفاً

على هيمنتها.

تستخدم تلك القوى الإنتاج العربي الناقد لدعم هجومها التوسعي ضد البلدان العربية. ولا شك في أن هذا التوظيف الشيطاني "الماكيفيللي" للأدب أو للفنون أو الأبحاث العربية في سياق صراعات القوى العالمية يترتب عليه متاعب جمة للمبدعين العرب، ويعرقل مهمتهم الخلاقة في إنتاج المعرفة.

وبلدان عربية في العصر الحديث أثر سلبي على تطور إنتاج المعرفة في البلدان العربية. كما تسببت تلك العلاقات في وضع الفنان والباحث العربي في موقف شائك وحرَج. فحين ينقد الفنان أو الباحث العربي مجتمعه، يتهم بالانحياز للقوى الاستعمارية ضد مصلحة الوطن لأنه عرَى نقاط الضعف في مجتمعه ووفر لهذه القوى ذرائع قوية لمهاجمة الدول العربية. وعلى صعيد آخر،

تدل المعلومات المقدمة في هذا الفصل على وجود رأس مال بشري عربي مهم، يبدع الآن إفلاتا من بيئة مجتمعية غير مواتية؛ ويمكنه، في ظروف مغايرة، أن يكون بنية أساسية قوية لقيام نهضة معرفية. ولكن يترتب على غياب الدعم المؤسسي لإنتاج المعرفة وعدم توافر البيئة المواتية لتنمية العلم وتشجيعه، هجرة العقول العربية إلى دول غربية تقدر العلم وتفتح أمامهم فرص التميز والنبوغ.